الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخصر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

عنوان المذكرة:

دراسة جدوى مصرح جمركي

إعداد الطلبة:
علاء الدين علال
احمد امين بن عزة

تحت إشراف الأستاذ:
لسود محمد

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علمنا ويسر لمن يوصل العلم لنا، فأخذوا بأيدينا ومن ظلمات الجهل أخرجونا وبفضل الله نور عقولنا فهم القدوة لنا فقد أهدونا زهرة الحياة وأوقدوا الشموع لينيروا طريقنا .وكانت لهم اليد الطويلة فيما بلغنا ومن هذا المنبر نقف وقفة إجلال وشكر لهم .

أقدم الشكر الجزيل الى صاحب الفضل الكبير الأستاذ لسود محمد على تفضله وقبوله الاشراف على هذه المذكرة، والذي لم يبخل علينا بالمعلومات والنصائح والتوجيهات، ولنا خالص الشكر لكل من ساندنا في اعداد هذه المذكرة من عمال وإطارات مكاتب مصرح جمركي بالوادي وأخص بالذكر السيد بيسي علي على اعطاء المعلومات ومجهودات المبذولة معنا لإنجاح هذا العمل .

وأتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساهم في مساعدتنا من قريب أو بعيد .

إهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولما لا فلقد ضحت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة) .

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة . فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز) .

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمَنَّى أن يحوز على رضاكم.

علاء الدين علال

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكما لنتهدي لولا ان هدانا الله .

أهدي هذا العمل الى من قال فيهما سبحانه وتعالى "وبالوالدين إحسانا"

أمي الغالية فرحة عمري ونور حياتي

أبي الغالي الذي رباني على الإيمان وأنار لي درب العلم والإحسان

حفظهم الله وأطال في عمرهما . . .

إلى من شملوني بالعطف وأمدوني بالعون وحفزوني للتقدم إخوتي وأخواتي

رعاهم الله . . .

إلى كل من تمنى لي التوفيق وساندني ولو بكلمة طيبة،

وكل من هم في القلب ولم يذكرهم لسان القلم .

احمد امين بن عنزة

المحتوى
البسملة
شكر وعرفان
الاهداء
فهرس المحتويات
مقدمة
الفصل الأول: الإطار التحضيري لدراسة مصرح جمركي
المبحث الأول: ماهية التصريح الجمركي
المطلب الأول: المقصود بالتصريح وخصائصه
الفرع الأول: تعريف بالتصريح الجمركي
الفرع الثاني: خصائص التصريح الجمركي
المطلب الثاني :إجراءات التصريح الجمركي
المطلب الثالث : أنواع التصريح الجمركي
الفرع الأول: مبادئ التصريح الجمركي
الفرع الثاني: أهداف التصريح الجمركي
المبحث الثاني : ماهية المصرح الجمركي
المطلب الأول: تعريف المصرح الجمركي
المطلب الثاني : مؤهلات الوسيط الجمركي
المطلب الثالث: المصرح الجمركي كطرف في تحقيق التصريح المفصل
الفصل الثاني : دراسة جدوى مصرح جمركي
المبحث الاول : دراسة الجدوى الاقتصادية

المطلب الاول : مفهوم وانواع دراسة الجدوى الاقتصادية
الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية
الفرع الثاني: أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية
المطلب الثاني : أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية واهدافها
الفرع الأول: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية
الفرع الثاني : أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية
الفرع الثالث: مشاكل وصعوبات دراسة الجدوى الاقتصادية
المبحث الثاني : دراسة حالة مصرح جمركي
خاتمة
قائمة المراجع والمصادر

مقدمة

مقدمة

تعتبر دراسة جدوى مصرح جمركي أداة هامة لتقييم الجدوى الاقتصادية والتجارية لإقامة منشأة جمركية، سواء كانت مستودعًا أو مركز توزيع أو منطقة حرة. تهدف دراسة الجدوى إلى تحليل وتقييم مدى قابلية المشروع الجمركي للنجاح والربحية وتحديد ما إذا كان يستحق استثمار الوقت والجهود والموارد المالية .يعتبر المصرح الجمركي بمثابة نقطة اتصال حاسمة في سلسلة التوريد العالمية، حيث يسمح بتخزين وتوزيع المنتجات وإجراء العمليات الجمركية اللازمة. تتضمن مهام المصرح الجمركي التخليص الجمركي، والتخزين المؤقت للبضائع، والتعامل مع الضمانات المالية، وتنفيذ الإجراءات الجمركية الأخرى .في هذه المقدمة، ستتم مناقشة أهمية إجراء دراسة جدوى مصرح جمركي والفوائد التي يمكن الحصول عليها من خلالها.

سيتم أيضًا ذكر بعض المراجع ذات الصلة لتوفير أساس قوي للبحث وتطوير الموضوع

أهمية إجراء دراسة جدوى مصرح جمركي

1- تقييم الجدوى الاقتصادية: تساعد دراسة الجدوى على تقييم مدى ربحية المصرح الجمركي وقدرته على تحقيق العائد المالي المرجو. يتم تحليل العوائد المالية المتوقعة وتكاليف التشغيل والاستثمارات اللازمة لتحديد ما إذا كان المشروع يستحق المضي قدمًا أم لا.
2- تحديد الفرص التجارية: يتيح إجراء دراسة الجدوى فرصة لتحديد الاحتياجات والفرص التجارية في السوق المحلية والعالمية. يتم تحليل الطلب والعرض وتحديد المجالات الواعدة للنجاح والتوسع في مجال النشاط الجمركي.
3- تقييم المخاطر والتحكم فيها: تساعد دراسة الجدوى على تحديد المخاطر المحتملة وتقدير مدى تأثيرها على نجاح المشروع الجمركي. يمكن تطبيق استراتيجيات للتحكم في المخاطر وتقليل التأثير السلبي المحتمل.
4- استخدام البيانات الاقتصادية والتجارية: تتطلب دراسة الجدوى تجميع وتحليل البيانات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالقطاع الجمركي والسوق المستهدفة. يمكن الاستفادة من المراجع الأكاديمية والتقارير الحكومية ذات الصلة للحصول على المعلومات الموثوقة.

المبحث الاول: ماهية التصريح الجمركي

المطلب الأول: المقصود بالتصريح وخصائصه

الفرع الأول: تعريف بالتصريح الجمركي

حسب المادة 51 فقرة 2 من قانون الجمارك "فإن التصريح المفصل هو الوثيقة المحررة وفقا للأشكال المنصوص عليها في هذا القانون، والتي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع، ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم الجمركية، لمقتضيات الرقابة الجمركية3 " حسب المادة 51 فقرة 2 من قانون الجمارك "فإن التصريح المفصل هو الوثيقة المحررة وفقا للأشكال المنصوص عليها في هذا القانون، والتي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع، ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم الجمركية، لمقتضيات الرقابة الجمركية[1]"

وهناك من يرى أن التصريح الجمركي هو تلك الوثيقة التي تقدم للسلطات الجمركية المتضمنة كل العناصر المميزة للبضاعة التي تجري عليها عملية التخليص الجمركي، وفقا للقواعد الجمركية.[2]

فيهدف التصريح المفصل إلى تحقيق أهداف إستراتيجية، مراقبة التجارة الخارجية، وتأطير التدفقات المالية والمادية للبضائع بين الجزائر والخارج.

كما جاء في القانون رقم 79–7[3] المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 المتضمن قانون الجمارك وعلى وجه الخصوص المادة الخامسة والسبعون في فقرتها الثانية على انه" التصريح المفصل الوثيقة المحددة وفقا للإشكال المنصوص عليها في أحكام هذا القانون والتي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع، ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم، لمقتضيات المراقبة الجمركية.[4]

من مضمون نص المادة أعلاه يتبين إن التصريح الجمركي المفصل الوثيقة الرسمية المحددة وفقا للإشكال المنصوص عليها في القانون والذي يصرح من خلاله المعنى بالأمر بالنظام الجمركي[5] الواجب تحديده للبضائع سواء المستوردة أو المصدرة مع تقديمه للعناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم، ولمقتضيات المراقبة الجمركية.

1- نسرين بلهواري، النظام القانوني للتدخل الجمركي لمكافحة التقليد، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون الدولة والمؤسسات العمومية ،جامعة الجزائر 2009، ،ص 41

2- د/ منصور رحماني ،القانون الجنائي للمال والأعمال، الجزء الأول، دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة2012، ص138.

3- القانون رقم 79 – ،07 المؤرخ في يوليو سنة 1979 المتضمن قانون الجمارك، ج ،ر عدد 30 لسنة 1979 ، المعدل والمتمم بالقانون رقم 98 – ،10 المؤرخ في 22 غشت ،1998 ج ر عدد 61 لسنة 1998 ، والقانون رقم 17 - 04 ، المؤرخ في 16 فبراير 2017ج،ر عدد 11 لسنة 2017.

4- تحديد الإجراءات الجمركية الاقتصادية المعاملة الجمركية المطبقة على البضائع المستوردة والتي تتضمن نوعين هما الأنظمة الجمركية الاقتصادية الأنظمة الجمركية ذات الطابع النهائي (المادة 75 مكرر قانون الجمارك).

5- يكون في العمليات الجمركية المعفية من اكتتاب تصريح مفصل م 82 ق ،ج،ج ، والمقرر رقم 02 مؤرخ في /03 /02 1999 يحدد الحالات التي يجوز فيها تعويض التصريح المفصل بتصريح مبسط.

الفرع الثاني: خصائص التصريح الجمركي

من خلال التعريف يتضح أن للتصريح المفصل خصائص تتمثل في:

- **التصريح المفصل إلزامي:** كل البضائع ومهما كانت طبيعتها، مصدرها، وضعيتها في الخارج، منشأها، وطريقة نقلها أو النظام الجمركي الذي ستوضع فيه، يجب أن تكون موضوع تصريح مفصل،[1] نشير إلى أن هناك تسهيلات خاصة بالنسبة للمسافرين والدولة وكل الإدارات العمومية، تلزم بتصريح البضائع لدى الجمارك شأنها شأن الأشخاص العاديين وكل استيراد بدون تصريح يعتبر جريمة جمركية يعاقب عليها قانون الجمارك بصرامة تامة.
- **التصريح محرر من طرف المصرح:** وهكذا فهو يمثل وثيقة قانونية تعبر عن إرادة المتعامل بوضع بضاعته تحت غطاء نظام جمركي معين، ويلتزم باستكمال كل الالتزامات التي تنجر عن هذا النظام، وباعتبارها وثيقة أو عقد فإن المعني ملزم بتقديم كل المعلومات الضرورية التي تسمح بتحديد البضاعة لدى مصالح الجمارك، وبالتالي تطبيق كل الإجراءات القانونية عليه، وذلك كله باعتباره مسؤولا عما حرره.[2]
- التصريح وثيقة مكتوبة على أساسها يبين المعني مختلف العناصر المطلوبة خاصة فيما يتعلق بالوعاء الجمركي من أجل تطبيق الحقوق والرسوم الجمركية، ومختلف إجراءات الرقابة الجمركية .[3]
- التصريح وثيقة رسمية غير قابلة للمراجعة وهكذا فور تسجيله لا يمكن أن يراجع كما أنه يحدد المسؤولية الكاملة للمصرح، كما يعتبر وثيقة دائنية لفائدة الخزينة يسمح لها بمتابعة الخاضع للحقوق والرسوم بكل الوسائل القانونية خاصة منها الإكراه الجمركي لتحصيل الحقوق والرسوم والإتاوات والرسم على القيمة المضافة المستحقة.[4]

1-. تعليمة البنك المركزي رقم 97 – 03 مؤرخة بتاريخ 30 مارس 1997 ،تتضمن التصريح بالعملة الأجنبية في شكل أوراق نقدية أو أشياء ذات قيمة.

2- صالح بوكروح ، واقع التهريب وطرق مكافحته، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، سنة 2009 ، ص75.

3- صالح بوكروح، المرجع نفسه، ص77.

4- صالح بوكروح، المرجع نفسه، ص78.

المطلب الثاني: إجراءات التصريح الجمركي:

يكون التصريح لدى الجمارك بإحضار كل بضاعة مستوردة أو أعيد استيرادها أو لإعادة التصدير أمام مكتب الجمارك المختص قصد إخضاعها للرقابة الجمركية، وتتمثل الأنظمة الجمركية التي يمكن وضع البضائع قيدها في الغرض للاستهلاك، الإيداع الجمركي القبول المؤقت العبور، المستودعات، المصانع الخاضعة للمراقبة الجمركية إعادة التموين بالإعفاء للتصدير النهائي، التصدير المؤقت، إعادة التصدير.[1]

على أنه يجب إيداع التصريح المفصل لدى مكتب الجمارك المؤهل لذلك في أجل أقصاه 21 يوما ابتداء من تاريخ تسجيل الوثيقة التي رخص بموجبها تفريغ البضائع أو تنقلها.

ووجود رقابة فعالة تسمح لإدارة الجمارك في التصدي من حدة التهريب والغش التجاري،[2] وتعتبر هذه الوسيلة قانونية، حيث نجد أن المشرع منح لأعوان الجمارك في إطار ممارسة مهامهم جملة من الامتيازات تمكنهم من تطبيق الرقابة الجمركية على البضائع، الأشخاص ووسائل النقل وهذا مبدأ عام تضمنته المادة 41 من قانون الجمارك.[3]

فالرقابة الممارسة في إطار قمع عمليات الغش خاصة التجاري منها، نجدها في :الرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة.

1- طويل أسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، سنة2001، ص140

2 -Claud .J berr et Henri Tremeo ,le droit douanier ,2eme Edition, paris LGDJ ,1981, p 04

3- سيواني عبد الوهاب ،التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، سنة2007، ص 99.

أولا: الرقابة المسبقة

تتمثل الرقابة المسبقة في فحص الوثائق، والفحص المادي للبضائع

1- فحص الوثائق

نصت المادة 7 من قانون الجمارك على ضرورة وجود تصريح مفصل لكل العمليات الاستيراد والتصدير، هذا الأخير يتضمن بيانات أساسية للنظام الجمركي للبضائع و عناصر تطبيق الضرائب والرسوم الجمركية و يرفق التصريح المفصل بوثائق أساسية تشكل في الأخير الملف التجاري (ملف) (الجمركة و هي الفاتورة شهادة التأمين بيان الشحن، شهادة المنشأ ..."، وعند إيداع الملف لدى مكتب الجمارك فإن أول عماية فحص تكون ب مراقبة القبولية وهي مراقبة تخص الجانب الشكلي للتصريح المفصل و للوثائق المرفقة وعملية الفحص تخص البيانات الضرورية الواجب توفرها في التصريح وكذا وجوب توفر كل الوثائق الضرورية قبل تسجيل التصريح.[1]

بعد تسجيل التصريح المفصل يقوم المفتش بالفحص الدقيق للوثائق ومدى مطابقة المعلومات الواردة فيها مع تلك التي تظهر في التصريح المفصل، والفحص يشمل الفاتورة بمقارنة المبلغ الوارد فيها ، تاريخ تحرير الفاتورة عنوان المورد واسمه... الخ، كما يقوم بالتأكد من الوضعية التعريفية وشهادة المنشأ.[2]

كما منح المشرع لأعوان الجمارك الحق في الاطلاع في أي وقت على كل أنواع الوثائق التي تهم المراقبة كالفواتير المستندات جداول الإرسال عقود النقل ... الخ. وهذا طبقا لأحكام المادة 48 من قانون الجمارك.[3]

2- الفحص المادي للبضائع

الأساس القانوني لهذه العملية أحكام المادة 92 من قانون الجمارك، حيث يقوم أعوان الجمارك بالفحص المادي والفعلي للبضائع المصرح بها أو جزء منها، إذا بدا لهم ذلك مفيدا، وهذا التأكد من مطابقة المعلومات الواردة في التصريح مع البضائع من حيث الكمية القويع، الوضع التعريفي... الخ.[4]

1- -قانون 98-10، مرجع سابق.

2- طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة ،مرجع سابق ، ص142.

3- نسرين بلهواري، النظام القانوني للتدخل الجمركي لمكافحة التقليد، مرجع سابق، ص56.

4- المادة 48 من القانون رقم 98-10 ،المتضمن تعديل قانون الجمارك ،مرجع سابق.

كما يمكن لأعيان الجمارك عملا بأحكام المادة 96 من قانون الجمارك، أخذ عينات من البضائع افحصها وإجراء تحاليل مخبرية لها وهذا من أجل التأكد من النوع التعريفي، والبحث عن المواد المخدرة ، السامة والخطرة ، والتأكد من مطابقة البضائع للمعلومات الواردة في التصريح، كما تنص الرقابة على صحة الوثائق المرفقة من الفواتير وشهادات منشأ وشهادات خبرة، وكذا شهادات صحية.[1]

ثانيا: الرقابة اللاحقة

إن تحرير التجارة الخارجية والعمل على ترقية الاستثمار يفرض على إدارة الجمارك أن تقوم بإجراءاتها بأقصى سرعة ممكنة، فإن ذلك يقلص من فرص أعوان الجمارك من اجل البحث عن الجرائم الجمركية واكتشافها وعلى هذا الأساس كانت المراقبة اللاحقة من بين أهم وسائل المراقبة الجمركية الحديثة.

فالرقابة اللاحقة العملية التي تمكن أعوان الجمارك من مراقبة صحة هي التصريحات فإذا كانت الرقابة المسبقة تهدف إلى ضمان تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، فإنه مع تطور وازدياد عمليات التجارة الخارجية فان الرقابة اللاحقة تكون بهدف ردع وقمع عمليات الغش.[2]

فهذه الرقابة مكملة للرقابة المسبقة وذلك نظرا لاستحالة القيام بمراقبة دقيقة ومفصلة للتصريح المفصل والوثائق الملحقة به وتتخذ الرقابة اللاحقة شكلين:

- **الشكل الأول:** يتمثل في إعادة فحص شكل ومحتوى التصريحات المفصلة الخاصة بالبضائع التي يتحصل أصحابها على سندات رفع البضائع مراقبة الشكل تكون بالتأكد من وجود كل الوثائق الملحقة الضرورية أما مراقبة المحتوى تكون بمراقبة بيانات التصريح المفصل مع البيانات الواردة في الوثائق الملحقة خاصة ما تعلق منها بالقيمة المنشأ والنوع التعريفي.[3]
- **الشكل الثاني:** للرقابة اللاحقة يكون في إطار منح تسهيلات للتجارة الخارجية وكذا الإجراءات المتعلقة بجمركة البضائع، وفي هذه الحالة الرقابة تكون في محلات ومواطن المتعاملين الاقتصاديين، حيث يتم مراقبة التصريحات والملفات وكذا كل

1- نسرين بلهواري، النظام القانوني للتدخل الجمركي لمكافحة التقليد، مرجع سابق، ص59.

2- هندون سليماني، المنازعة الجمركية، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع إدارة ومالية، جامعة الجزائر، سنة 1998، ص76.

3- مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ـ حالة الجزائر ـ رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، سنة 2006، ص44.

المعطيات التي تهم إدارة الجمارك، إن هذه الرقابة تسمح لإدارة الجمارك من كشف أي عملية غش أو مخالفة، وهذا الشكل من الرقابة تمكن إدارة الجمارك من:

- مواجهة كل عمليات الغش والتهريب بشكل أوسع وهذا لتوفر معلومات عن المستودع بشكل واسع.
- ضمان احسن تطبيق للقوانين والتنظيمات.
- تسهيل حركة البضائع مع حماية حقوق الخزينة.
- تسليط الرقابة على مجالات مختلفة.
- وتتم عملية الرقابة اللاحقة في الواقع عبر عدة إجراءات:

أ. التحضير:

حتى تكون الرقابة اللاحقة بأكثر فعالية ممكنة لابد من وجود تحضير جيد والذي يرتكز على الوثائق والمعلومات". بداية بجمعها ويتم جمع المعلومات انطلاقا من الرقابة المسبقة أرشيف المؤسسة، المعلومات المتحصل عليها في إطار التعاون الإداري المتبادل القوانين والتنظيمات المعمول بها.[1]

بعد جمع المعلومات يتم استغلالها وذلك بتقييمها وتحليلها وتحديد الأماكن التي تطبق فيها الرقابة.

ب. انتقاء التصريحات وعمليات المراقبة:

عندما يجمع المحققون كل الوثائق المطلوبة والمعلومات الخاصة بالعمليات التجارية وبطرق الغش يقومون بتحليلها وتصنيفها، وعلى أساس هذه المعلومات يقومون باختيار التصريحات أو العمليات من بين تلك القابلة لاحتوائها على مخالفات، لأنهم لا يستطيعون مراقبة كل عمليات الاستيراد، لذلك فهم يركزون على العمليات التي يكون احتمال الغش فيها كبير ، وأيضا على معايير مختلفة لانتقاء التصريحات.[2]

1- - مراد زايد، مرجع سابق، ص48.

2- مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ،مرجع سابق، ص48.

- **ضرورة مراقبة العمليات ذات خطر الغش الكبير:**

بهذه الطريقة يستطيع الأعوان المراقبين تركيز جهودهم على مراقبة نسبة صغيرة من عمليات الاستيراد والتصدير، ويمكن إيضاح بعض المنتوجات التي تتطلب تفتيش ومتابعة.[1]

- **عمليات متعلقة بمنتوجات النسيج والإلكتروني:**

هذان النوعان من المنتوجات يتطلبان انتباها متزايدا، فصعوبة تحديد نوعية المادة المكونة للمنتوجات النسيجية تجعل تصنيفها التعريفي صعبا، وهنا يتدخل الخبير في حالة الشك في نوعية الصنف ،أما ميدان الإلكترونيك فاحتمال وجود الغش فيه مرتفع، وهذا راجع لتعقد مكونات الأجهزة، الشيء الذي يصعب من تحديد قيمتها ومنشئها بالضبط.

- **المنتوجات المعفاة من الضرائب ومن إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف**

هناك إجراءات أنظمة جمركية تسمح بإعفاء المتعاملين الاقتصاديين من دفع الضرائب والرسوم في التجارة الخارجية والمبادلات وإعداد المراقبة اللاحقة هدفه التحقق من أن البضائع المستفيدة من هذه الأنظمة وصلت إلى المكان المنشود المطابق للاتفاق.[2]

- **منتوجات مستفيدة من تسهيلات في الإجراءات الجمركية:**

تسمح للموردين بجمركة بضائعهم بإيداع تصريحات غير كاملة مع التعهد بإتمامها لاحقا.[3]

ج. السير العملي الرقابة

وهذا نميز مرحلتين:

- **الرقابة الداخلية للوثائق:**

وتكون بمراقبة التصريحات من حيث الشكل والمحتوى والبيانات المرورية والوثائق الملحة، والتقنيات المستعملة في رقابة الوثائق تتمثل في جمع الوثائق وبعد ذلك يتم:

- تشخيص الوثائق.
- تحديد الوثائق المراقبة بدقة.

1- مراد زايد، مرجع سابق ،ص51.

2- Claud .J berr et Henri Tremeo, le droit douanier, op .cit., p12.

3 -Bulletin officiel des douanes francaises N 734 DU 10/11/1987

- إجراء الرقابات المقارنة.
- إجراء الرقابات الاستنتاجية.
- التحريات والتحقيقات الخارجية التي تمس وضعية المؤسسة صاحبة البضائع وتكون بالتحليل الأولي والتمهيدي لوضعية المؤسسة محل الرقابة من خلال:
  - عرفة الوضعية القانونية للمؤسسة.
  - تحليل مكونات رأس مال المؤسسة.
  - معرفة الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

بعد ذلك عملية الرقابة على مستوى المؤسسة تكون كالتالي:

- تحديد مدة الرقابة مراقبة.
- مراقبة الحسابات المدينة.
- مراقبة حسابات التكاليف.
- مراقبة حسابات التسوية .[1]

د- نتائج المراقبة

بعد القيام بالرقابة النتائج تكون إما إيجابية، أي لا وجود لعمليات الغش، وإما أن يتم اكتشاف عمليات غش، ومن هنا يتعين على إدارة الجمارك معاينة المخالفة ويتم ذلك بتحرير محضر معاينة طبقا لأحكام المادة 252 من قانون الجمارك، والمحضر يتضمن عددا من البيانات حددتها المادة السالفة الذكر.[2]

وبعد تحرير المحضر يرسل إلى المتابعة القضائية وذلك لردع المخالفة وتطبيق العقوبة اللازمة كما يمكن لإدارة الجمارك إجراء المصالحة تطبيقا للمادة 265 من قانون الجمارك.[3]

ه- تثمين وتفعيل الرقابة اللاحقة كإجراء في التحريات الجمركية:

إن طريقة الرقابة اللاحقة هي الطريقة المثلى والمناسبة من أجل ممارسة إدارة الجمارك لمختلف مهامها الرقابية بفعالية في ظل تحرير التجارة الخارجية والسياسة الرامية إلى جلب وتدعيم الاستثمار الوطني والأجنبي، وعلى هذا الأساس فإنه يجب:

1- د/إبراهيم مولاوي، د/محمد الهادي عثماني، قرائن التهريب الجمركي في ظل التشريع الجزائري والقانون المقارن، مرجع سابق، ص68.

2- د/إبراهيم مولاوي، د/محمد الهادي عثماني، قرائن التهريب الجمركي في ظل التشريع الجزائري والقانون المقارن، مرجع سابق، ص68.

3- مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ،مرجع سابق، ص59.

- توفير أعوان جمركيين مؤهلين من أجل ممارسة هذا النوع من الرقابة والذي ينصب على مراقبة الوثائق المختلفة التي تهم إدارة الجمارك، وخاصة ما تعلق منها بالقيمة والمنشأ والصدف التعريفي والمقصد النهائي للبضائع أي أن الرقابة تكون تقنية ،وهو الأمر الذي يجعل العنصر البشري المؤهل أهم ركائزها.
- تنظيم دورات تكوينية للأعوان الجمركيين المكلفين بهذه الرقابة وذلك لاطلاعهم على آخر التطورات في هذا الميدان وكذلك التعرف على احدث الأساليب التي أصبح يلجأ إليها المخالفون.
- تعزيز مفهوم الرقابة اللاحقة في المحل، وذلك من أجل التأكد من المقصد النهائي للبضائع وخاصة في ظل قوانين الاستثمار الجديدة التي تمنح تسهيلات وتخفيضات جبائية كبيرة للمستوردين من أجل استيراد البضائع التي تدخل مباشرة في الاستثمار، هذه البضائع التي قد تحول عن مقصدها وتباع في غالب الأحيان على حالتها.
- العمل على توفير مقرات مناسبة لممارسة هذه الرقابة لأنها تتطلب الكثير من التركيز، كما يجب العمل على حفظ الملفات وأرشفتها بدقة لان الرقابة اللاحقة ستنصب عليها.

و- تطبيق تقنية تحديد الأخطار (Evaluation des risques)

تحديد الأخطار هو تطبيق عدة تقنيات بهدف تحديد احتمالات كون بضاعة معينة قد دخلت إلى الإقليم الجمركي بطريقة غير شرعية أو كون التصريح المتعلق بها مزورا وبالتالي يتحدد احتمالات إخضاع هذه البضاعة للمراقبة وتعيين طبيعة هذه المراقبة، وذلك لأن الحجم الكبير للبضائع التي تجتاز الحدود، يجعل من المستحيل مراقبة كل البضائع بطريقة جيدة والاطلاع على كل العناصر المميزة لها في الوثائق.[1]

انطلاقا من المعلومات المتحصل عليها يجرى تقييم لوضع البضائع التي يفترض أنها ستخرج من الإقليم الوطني أو تدخل إليه، ثم تجسد ذلك التقييم في قرار يتعلق بالبضائع التي يجب أن تخضع للمراقبة أكثر من غيرها، وبعد ذلك تقوم بتنفيذ القرار السابق الذكر وذلك عن طريق إتباع الإجراءات الفعالة، والتي يجب ان تتناسب وطبيعة البضائع

1- مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ،مرجع سابق، ص74.

المفترض مراقبتها (مثال: إذا تعلق الأمر بتزوير في النوع التعريفي وجب إجراء بعض التحاليل المخبرية من أجل المعرفة الدقيقة للمادة المراقبة وتحديد نوعها.[1]

وتظهر فوائد تقنية تحديد الأخطار في:

* تركيز الموارد المتوفرة للاستعمال من أجل مراقبة بضاعة معينة مما يعني الوصول إلى نتائج فعالة .تصنيف مختلف المعلومات المجمعة مما يعني زيادة الحظوظ في تحقيق مراقبة جمركية فعالة .يعتبر الإعلام الآلي أهم وسيلة يمكن استعمالها لتفعيل تقنية تحديد الأخطار ومن ذلك فإن استغلال نظام التسيير الآلي للجمارك SIGAD بطريقة فعالة يعتبر وسيلة جد مجدية بالنسبة للجزائر، ولتحقيق ذلك فإنه يفترض ربط كل المكاتب الجمركية بهذا النظام وذلك لأن هذا الأخير يعتبر مصدرا لسيولة معلوماتية متوفرة في كل وقت بل إنه يوفر المعلومات حول تسجيل التصريحات وتصنيفها وكل ما يتعلق بالمتعاملين الاقتصاديين والبضائع المصدرة أو المستوردة في الوقت الحقيقي (مباشرة[2].

المطلب الثالث: أنواع التصريح الجمركي

وتوجد عدة حالات أو أنواع للتصريح الجمركي ونذكر منها ما يلي:

إن القاعدة العامة في إدخال البضائع إلى أي إقليم جمركي ما يخضع لنص المادة 75 من قانون الجمارك والتي يقضي ب:" يجب أن تكون كل البضائع المستوردة أو التي أعيد استيرادها أو المعدة للتصدير أو التي أعيد تصديرها موضوع تصريح مفصل

كما تقضي في الفقرة الثانية على أن "يعني التصريح المفصل الوثيقة المحررة وفقا للأشكال المنصوص عليها في هذا القانون، والتي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع، ويقدم 2العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم لمقتضيات المراقبة الجمركية.[3]

والتصريح المفصل هو تسجيل كل البيانات اللازمة المتعلقة بالبضاعة كالمنشأ والنوعية والوزن والثمن والنظام الجمركي المعتمد، وتعتبر النظام الجمركي من النقاط المهمة والتي بمقتضاها تتحدد نوعية العملية التجارية ومدى استفادتها من امتيازات الأنظمة

1- حسيبة رحماني، البحث عن الجرائم الجمركية واثباتها في ظل القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزوو، الجزائر، سنة 2012، ص56

2- مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ،مرجع سابق، ص82.

3- -بشار عبد الحليم، الإجراءات الجمركية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2018-2019، ص20.

الاقتصادية الجمركية التي توقف الحقوق والرسوم بالنسبة للمستفيدين من الرخص اللازمة لمثل هذه الأنظمة الاقتصادية.

كما أن البيانات السابقة الذكر والمطلوبة في التصاريح المفصلة لها هدف آخر يمس جوهر الوظيفة الجبائية حيث تساعد في معرفة الحقوق والرسوم المترتبة على هذه العملية والواجبة الدفع من قبل صاحب العملية.

من نص هذه المادة نستنتج المبادئ التالية للتصريح المفصل:[1]

1- مبدأ الإيداع عند كل عملية:

نجد أن المادة 75/01 من قانون الجمارك أوجدت أن تكون البضائع المستوردة أو المعدة للتصدير محل التصريح المفصل، هذا المبدأ يعكس خصوصية القانون الجمركي الذي يسمح بتطبيق الرقابة الجمركية على البضائع سواء المستوردة او المعدة للتصدير، عند إتمام العملية الاقتصادية المنشئة للضريبة، كما يستلزم أن الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية لا يؤدي إلى الإعفاء من اكتتاب التصريح.

2- مبدأ التصريح المكتوب:

تنص عليه المادة 82 من قانون الجمارك يجب ان يحرر التصريح المفصل ويوقع من طرف المصرح، وشرط الكتابة تظهر أهميته في أن التصريح الشفهي يطرح كثيرا من الصعوبات ويجعل الرقابة اللاحقة أو المسبقة غير ممكنة غير أنه يرد استثناء على هذا المبدأ يتمثل في الترخيص للمسافرين بتقديم تصريح شفهي للبضائع والأمتعة الشخصية وهذا تبسيطا وتسهيلا لعملية تنقل الأشخاص لكثرة عددهم ويكتفي المسافر بتقديم قائمة البضائع التي يحملها شرط أن لا ذات طبيعة تجارية.

3- مبدأ التصريح المؤقت:

يظهر هذا المبدأ في كون عملية الجمركة تنجز بناء على تصريح منتج للحقوق والرسوم الجمركية وتحدد بموجبه مسؤولية الخاضع لهذه الحقوق والرسوم والشيء الإيجابي أنه يمكن لإدارة الجمارك الاكتفاء بمراقبة البيانات الواردة على التصريح دون مراقبة مادية لكل البضائع بل الاكتفاء بمراقبة عينات فقط الشيء الذي يسرع من وتيرة العمل الجمركي، هذا المبدأ يطبق على كل الأشخاص وعلى كل البضائع مهما كان نظامها الجمركي تماشيا مع نص المادة 02 من ق. ج "تطبيق القوانين والأنظمة الجمركية تطبيقا موحدا على كل الإقليم.

1- نفس المرجع السابق، ص21 ص22.

4- مبدأ التصريح بعناصر الحقوق والرسوم الجمركية:

يتضح هذا المبدأ من خلال نص المادة 75/02 من قانون الجمارك على أن المصرح يبين في التصريح المفصل العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم الجمركية ومنه فإن الشخص المؤهل قانونا لتحرير التصريح المفصل وإيداعه، وجب عليه تدوين العناصر التي تدخل في حساب قيمة الحقوق والرسوم الجمركية (الوضعية التعريفية، القيمة لدى الجمارك، المنشأ).

الفرع الثاني: أهداف التصريح الجمركي

يمكن استخلاص أهم الأهداف التي يسهم التصريح الجمركي في تحقيقها من حيث علاقتها بالجوانب الماليةجبائية وجمركية بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية على نحو ما يأتي:

أولاً: الأهداف الجبائية والجمركية

- الرفع من مستوى الأداء الجبائي من خلال الكشف عن مختلف التلاعبات المالية.
- كشف التهربات الجمركية وجميع أنواع الجرائم المالية المتعلقة بتهريب العملة الصعبة.
- اطلاع مصالح الضرائب الجبائية على جميع التغيرات الحاصلة بشأن أنظمة التجارة الخارجية.
- يسهل التدقيق الجمركي عملية تحيين معدلات الاقتطاعات الجبائية ذات الطابع الجمركي.
- المساعدة على تقييد بعض الأنشطة التجارية لتحقيق العدالة بين المتعاملين الاقتصاديين.
- تسهيل عملية ضبط الرسوم الضريبية الجبائية تبعاً لتغيرات المعاملات التجارية.

ثانياً: الأهداف اقتصادية

- تحقيق التوازن الاقتصادي من حيث إحداث رقابة على المنتجات الناشئة والرقابة على عمليات الاستيراد والتصدير.
- تحقيق ايرادات مالية إضافية للخزينة العمومية.
- حماية الأسواق الوطنية من الازمات الاقتصادية الممكنة كالتضخم والكساد.
- تطوير الأسواق المحلية من خلال رفع معدل الرسوم على بعض السلع المستوردة.

- تقليل عملية اخراج العملة الصعبة عن طريق توقيف أنشطة الاستيراد غير المرغوب فيها.
- المساهمة في عمليات ضبط القوانين الاقتصادية الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين في ظل التغيرات الاقتصادية القائمة.

المبحث الثاني :ماهية المصرح الجمركي

المطلب الأول تعريف المصرح الجمركي

أو مخلص جمركي) بالإنجليزية (customs broker :وظيفة الوسيط الجمركي هو تخليص البضائع في الجمرك للتصدير أو للاستيراد. وهذا يتطلت إعداد المستندات، وحساب الضريبة الجمركية للبضاعة، كما أنه يقوم بدفع نصف الضريبة الجمركية للبضاعة مقدما، ويسهل الاتصال بين المستورد والمورد ومصلحة الضرائب.

ويعمل الوسيط الجمركي في الولايات المتحدة الأمريكية على تجهيز الوثائق والمستندات الخاصة بالبضائع ويقدمها إلى الجهات المختصة للحصول على تصريح استيرادها أو تصديرها.ومن تلك الجهات المختصة إدارة المواد الغذائية والأدوية ,(FDA) والمصلحة الزراعية الأمريكية ,(USDA) وكذلك إلى إدارة الأسماك والحيوانات البرية وبعض المصالح الأخرى.

ويتعين على المخلص الجمركي معرفة التعريفة الجمركية للبضائع في الولايات المتحدة، وهي مكونة من قوائم بالضريبة الجمركية المستحقة على كل نوع من البضائع والمنتجات. كون ملما بالشروط المتبعة رسميا والموصوفة في نظام التعليمات الفدرالي، جزء 19 والمعروف ب CFR19 .

الوسطاء الجمركيون أو المخلصون الجمركيون هي مناصب عمل يمكن توظيفها من قبل وكلاء الشحن أو الشركات المستقلة أو خطوط الشحن أو المستوردين والمصدرين والسلطات التجارية وشركات السمسرة الجمركية أو المنتسبين إليها[1].

1 - Canada, What is a Customs Broker & Why Do You Need One? نسخة محفوظة 2021-08-18 على موقع واي باك مشين.

المطلب الثاني: مؤهلات الوسيط الجمركي

يجري إصدار تراخيص الوسطاء الجمركيين الأمريكيين والإشراف عليها من قبل الجمارك وحماية الحدود الأمريكية . CBPالمتطلبات المستلزمة لتراخيص وسيط الجمارك الأمريكية، بما في ذلك الأهلية، موضحة في المادة 19، الجزء 111 من قانون الولايات المتحدة للوائح الفيدرالية. تسمح هذه اللوائح للأفراد والشركات بالحصول على تراخيص المخلصين الجمركيين، على الرغم من اختلاف عملية التقديم والقواعد العامة التي تحكم كل نوع من أنواع التراخيص عن بعضها البعض[1].

لكي تكون مؤهلاً للحصول على ترخيص وسيط جمركي أمريكي، يجب على مقدم الطلب الفردي تلبية العديد من المتطلبات: يجب عليه اجتياز اختبار ترخيص وسيط الجمارك الأمريكي CBLEبدرجة 75٪ أو أعلى: في أو قبل تاريخ تقديم الطلب، يجب أن يكون مواطنًا أمريكيًا، ويجب أن يكون قد بلغ من العمر 21 عامًا، ولا يجب أن يكون موظفًا فيدراليًا: يجب أن يتمتع بشخصية أخلاقية جيدة. يجب على الفرد تقديم طلب الترخيص، إلى جانب رسوم طلب الترخيص، في غضون ثلاث سنوات من اجتياز الاختبار. تُحتسب مهلة الثلاث سنوات هذه من تاريخ الرسالة التي تبلغ الممتحن لاجتياز الاختبار. عند استلام حزمة طلب الترخيص، تراجعها وكالة الجمارك والحدود الأمريكية من حيث مزاياها[2].

أهلية الترخيص لغير الأفراد مختلفة. لكي تكون مؤهلاً للحصول على ترخيص وسيط جمركي أمريكي، يجب أن تضم الشراكة عضوًا واحدًا على الأقل من الشراكة يكون وسيطًا. يجب أن تكون الجمعية أو الشركة مخولة بموجب مواد الرابطة أو عقد التأسيس لممارسة الأعمال الجمركية كوسيط، وأن يكون لديها موظف واحد على الأقل يعمل كوسيط.

المرخص لهم من قبل المخلص الجمركي ليسوا موظفين حكوميين ولا ينبغي الخلط بينهم وبين «موظفي الجمارك». (في البلدان الأخرى، قد يكون المصطلحان متكافئين). يجب

1 - Canada Border Service Agency نسخة محفوظة 12-01-2022 على موقع واي باك مشين.

2- نفس المرجع السابق.

أن يكون سماسرة الجمارك على دراية بجدول التعريفة، وقائمة معدلات الرسوم على الأصناف المستوردةCATAIR ، والقواعد القانونية والتنظيمية التي تحكم الاستيراد، والمسائل الأخرى المتعلقة بالتجارة. للتوضيح، في بعض الأحيان يحتاج الوسيط الجمركي إلى تقديم المشورة للمستورد بشأن متطلبات وضع العلامات في بلد المنشأ، أو إكمال الأعمال الورقية لشحنة ملابس تخضع للحصص ومتطلبات التأشيرة. إن معرفة متطلبات كل نوع من أنواع الاستيراد يمكن أن يتجنب التأخير وضبط البضائع والغرامات والعقوبات التي قد تُفرض على المستورد و/ أو السمسار.1

بالنسبة لوسطاء الجمارك ووكلاء التخليص الجمركي العاملين داخل الاتحاد الأوروبي، لا يوجد نظام ترخيص. يقع العبء على عاتق المستورد أو المصدر للتأكد من أن أي طرف يتصرف نيابة عنه يمتلك الحقائق اللازمة للقيام بذلك .

تتناول المادة 5 من قانون الجمارك الحالي (لائحة المجلس 1992/2913) التمثيل، وهو مفهوم رئيسي. يسمح هذا البند للمستورد أو المصدر بتعيين طرف ثالث للعمل نيابة عنه. يمكن للمستورد أو المصدر تعيين الطرف الثالث للعمل بصفته، ممثلًا مباشرًا أو ممثلًا غير مباشر. يتصرف الممثل المباشر نيابة عن المستورد/ المصدر ولكنه لا يتحمل أي مسؤولية عن الديون الجمركية الناشئة عن أفعالهم، في حين يتحمل الممثل غير المباشر مسؤولية مشتركة ومتعددة للدين الجمركي. في جميع الحالات تقريبًا، يختار الطرف الثالث تقديم خدمات الوساطة على أساس التمثيل المباشر. نتيجة لذلك، يكون المستورد أو المصدر معرضًا تمامًا للمخاطر أو الخطأ والإغفال من قبل المخلص الجمركي.[2]

المطلب الثالث: المصرح الجمركي كطرف في تحقيق التصريح المفصل

العبوري (أو الوكيل المعتمد لدى الجمارك) وهو طرف أساسي في العملية العبوري أو الوكيل المعتمد لدى الجمارك هو ذلك الشخص المؤهل قانونا لممارسة وإتمام الشكليات الجمركية المتمثلة في التصريح المفصل، وما يرافقه من رفع للبضائع.[3]

1 - Canadian Society of Customs Brokers على موقع واي باك مشين 31-12-2021 نسخة محفوظة.

2 - Customs Brokers Licensing على موقع واي باك مشين 14-05-2021 نسخة محفوظة.

[3] . د/ عبد المجيد زعلاني، ص51.

فالوكيل المعتمد لدى الجمارك يعتبر الوسيط القانوني بين الجمارك والمتعامل الاقتصادي مما يرتب في حقه التزامات وهذا في مواجهة الطرفين ، وتجدر الإشارة إلى أن مهنة الوكيل بلد الجمارك لم تكن مقننة ولا منظمة ، بل كانت تمارس بحرية تامة إلا أن المخالفات والتجاوزات التي ظهرت من بعض أصحاب هذه المهنة جعلت السلطات العمومية تلجأ إلى تقنينها وتنظيمها.[1]

ولو رجعنا إلى نص المادة 78 مكرر من قانون الجمارك لوجدناها تضع الإطار العام لممارسة هذه المهنة بنصها على ما يلي: "لا يمكن أي أحد أن يمتهن لصالح الغير القيام بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل للبضائع إذا لم يكن معتمدا كوكيل جمركي ".

تحدد شروط وكيفيات ممارسة مهنة الوكيل لدى الجمارك عن طريق التنظيم"[2]

فالوكيل المعتمد لدى الجمارك يعد العنصر الأساسي في عملية الجمركة لأنه كما قلنا ينبني التصريح المفصل للبضاعة على ضوء اجتهاده في تصنيف البضاعة ووضعها في رمزها السليم من المدونة التعريفية الجمركية، فهو المسؤول والتصريح الصحيح أو الخطأ أمام الجمارك، لذا نجد المشرع يؤكد على أن يكون القائم بإجراءات الجمركة معتمدا لدى الجمارك ، فشرط الاعتماد جعله المشرع الأداة الوحيدة للممارسة هذه العملية .

1- شروط الحصول على الاعتماد كوكيل لدى الجمارك :

نصت المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 197-99 على أنه "يعتبر وكيل لدى الجمارك كل شخص طبيعي أو معنوي معتمد ليقوم لصالح الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل بالبضائع".

ويقتضي أن تتوفر في الشخص الطبيعي المتقدم للحصول على اعتماد الوكيل[3] ما يلي :

- بلوغه سن الرشد .
- الجنسية الجزائرية .
- الحقوق المدنية والوطنية .

---

[1] -Claude Berr –H. tremaux. Op.cit n 261 p 182

[2]- قانون الجمارك رقم 98-10 المؤرخ في 22/غشت سنة 1998.

[3]- المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 99-197 المحدد لشروذ ممارسة مهنة الوكيل.

- متحصلا على شهادة جامعية .
- النجاح في تكوين خاص بالوكلاء .
- كونه ذا سلوك حسن .
- خبرة سنة كمصرح على الأقل .

2- التزامات الوكيل المعتمد لدى الجمارك :

لقد ألزم المشرع الوكيل بأمرين هامين هما : الالتزامات المتعلقة بإدارة المهنة والتزامات متعلقة بالتصريح المفصل ذاته.

أ- الالتزامات المتعلقة بإدارة المهنة :

اشترط المشرع على الوكيل أن يمسك في مكتبه الفهارس السنوية وهي سجلات مرقمة[1] وتحمل تأشيرة كاتب الضبط لدى المحكمة المختصة إقليميا حيث يبين في ها الوكيل كل العمليات المنجزة لصالح الغير .

كما أوجب على الوكيل أن يحتفظ بنسخة ثانية من الملف المقدم في التصريح المفصل وهي: نسخة من التصريح، نسخة من إيصال دفع الحقوق والرسوم، نسخة من وثائق النقل ، فاتورة أتعاب الوكيل، نسخة من الأوراق المتعلقة بالنفقات الملحقة .

ب- التزامات متعلقة بالتصريح :

الوكيل المعتمد لدى الجمارك ملزم أثناء عمله أن يحرر التصريحات الجمركية بنفسه معتمدا على ملف موكله المتكون من الوثائق المطلوبة في مثل هذه العملية، وهو ملزم أيضا بتوقيع التصريح وهو ما يعني تعهدا على أن المعلومات المقدمة في التصريح صحيحة ومطابقة لما جاء في وثائق المستورد.

مع العلم أن الإخلال بالتزام أو أكثر يمكن أن يترتب عليه سحب الاعتماد وهو السبب الرئيسي لانقضائه فضلا عن احتمال قيام المسؤولية الجزائية للوكيل المعتمد.[1]

[1]- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 94-53 المتعلق بشروط ممارسة مهنة الوكيل.

فنص المادة 307 من القانون الجمركي يحتم على الوكلاء لدى الجمارك احترام القانون في مسائل ضبط التصاريح والتحقق من صحتها ،وإلا عرضهم إلى المساءلة الجنائية مما يضع على عاتق الوكيل المعتمد لدى 2الجمارك التزاما عاما باليقظة عند قيامه بمهامه[2].

3- شروط سحب الاعتماد وإبطاله:

يسحب الاعتماد ويصير باطلا غير قابل لأن يمارس به الشخص نشاطه في حالتين جاءت بهما المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم -99 179 المحدد لشروط مهنة الوكيل المعتمد لدى الجمارك وهذين الحالتين هما :

- غياب النشاط لمدة سنة.
- عدم الانتفاع من محل خلال الآجال المنصوص عليها في الماد 09من نفس المرسوم.

مع العلم أن الاعتماد قد يسحب في حالة المخالفة المهنية الخطيرة كالتزوير والتصريحات الخاطئة المتعمد.

[1]- عبد المجيد الزعلاني، ص56-57.

[2] -Claude Berr-H. Tremaux : » le droit douanier » nouvelle Edition –ed economica-p 409

المبحث الاول :دراسة الجدوى الاقتصادية

المطلب الاول :مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

سنتطرق في هذا المطلب إلى الخلفية النظرية المتعلقة بدراسات الجدوى الاقتصادية ومحاولة إبراز أهم مرتكزاتها وأهدافها بالنسبة للمصرح الجمركي وكذا أهم الصعوبات التي من شأنها أن تواجه إعداد هذه الدراسات.

الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية إحدى الركائز التي يعتمد عليها أصحاب المشاريع في تطوير أفكارهم الاستثمارية، فهي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية التي تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي.[1]

يلاحظ من خلال التعريف الأول بأنه ركز على أن دراسات الجدوى الاقتصادية هي عبارة أساليب وأسس علمية تهدف إلى معرفة نجاح وفشل المشاريع وتعظيم العوائد، بحيث أنه توجد العديد من العوامل التي تستهدف دراسات الجدوى الاقتصادية كحجم المخاطرة والمنافسة في السوق ويجب على دراسة الجدوى ان تكون شاملة لكافة العوامل المحيطة بالمشروع الاقتصادي ولا تركز على الأساليب والأسس والاختبارات فقط.

تعرف دراسة الجدوى الاقتصادية على أنها عملية لجمع المعلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية التنفيذ، وتقليل المخاطر وربحية المشروع، وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته.[2]

1- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 24.

2- خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر، ،2014 دراسة الجدوى في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الثالثة، مصر.، ص09.

ركز هذا التعريف على جمع المعلومات وتحليلها مهملا نوع وجودة المعلومات المتحصل عليها بالإضافة إلى كفاءة مستخدم هذه المعلومات وقدرته على الاستفادة منها في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

تتميز دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها مجموعة من الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية أو نوع من أنواع الدراسات التفصيلية أو الفنية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة، كما تعد وسيلة تساهم في عملية اتخاذ القرار الاستثماري تتصف بالدقة والموضوعية والشمولية.[1]

يلاحظ أن هذا التعريف كان شاملا لمختلف الجوانب التي تر تكز عليها دراسة الجدوى الاقتصادية من جانب المشروع فقط ولم يتطرق إلى التكاليف التي تنجر عن إعداده وكذلك لم يعطي اهتمام للبيئة الخارجية وتأثيرها على مراحل دراسات الجدوى الاقتصادية، وكذلك المشاكل والصعوبات التي تواجه صاحب المشروع أثناء إعدادها.

من خلال ما سبق نستخلص بأن دراسة الجدوى الاقتصادية هي عبارة عن دراسة أولية وتمهيدية للفكرة الاستثمارية وفي حال قبول الفكرة على أرض الواقع يتم الانتقال إلى سلسلة من الدراسات التفصيلية الدقيقة (قانونية، بيئية، تسويقية...إلخ) والتي عادة ما تكون ذات تكلفة في إنجازها، بحيث أنها تستند على مجموعة من الأساليب والطرق والأدوات العلمية وكفاءة وخبرة منجزها في تحديد أهم الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى نجاح المشروع الاستثماري.

الفرع الثاني: أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية

يوجد نوعين رئيسيين لدراسة الجدوى الاقتصادية يتم التفرقة بينهما على أن الأولى دراسة شاملة وأولية لكافة جوانب المشروع وعادة ما تكون مجانية أما النوع الثانية فهي عبارة عن ترابط لسلسلة من الدراسات المفصلة والدقيقة للمشروع تتطلب كفاءة وخبرة في انجازها وغالبا ما تكون ذات تكلفة، وسنوجز شرحهما فيما يأتي:

1- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، ابراهيم محمد خريس، 2009، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص37.

1- دراسة الجدوى المبدئية

غالبا ما يطلق عليها دراسات ما قبل الاستثمار بحيثē دف إلى توضيح الهدف الرئيسي من إقامة المشروع وإعطاء فكرة أولية عن مستلزماته المادية والمالية والبشرية وكذلك التخمين الأولي عن المردودات الاقتصادية والمنافع المتوقعة منه مقابل الاستثمارات اللازمة له. وتسعى هذه الدراسة إلى المساعدة في اتخاذ القرار المناسب بشأن المضي بدراسة المشروع وتبرير النفقات التي ستصرف على إعداد دراسة الجدوى التفصيلية له.[1]

2- دراسة الجدوى التفصيلية

ضم هذه الدراسة مجموعة من الدراسات يتم فيها جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها، وكذلك يتم فيها دراستها وفحصها وتقويمها تهدف معرفة جدوى الاستثمار فيها، ومدى إمكانية نجاحها واستمرارها ونموها ومن ثم خروجها إلى حيز التنفيذ.[2]

2-1- دراسة الجدوى الفنية والهندسية

تهتم هذه الدراسة بالاختيار بين المواقع وبين طرق الانتاج وبين العروض المختلفة للآلات من الأسواق والأنواع المختلفة لتكنولوجيا الانتاج المستخدمة، ويتم اختيار البديل المناسب من بين هذه البدائل في ضوء إمكانيات وأهداف المشروع[3]، بحيث ترتكز على التخطيط وإعداد البطاقات الإنتاجية لبناء المشروع، على أساس ما تم الحصول عليه من خلال دراسات الجدوى التسويقية، من تحديد حجم الإنتاج، الطاقات المتاحة، الموقع المناسب للمشروع، أسلوب الإنتاج، تحديد الاحتياجات للإنتاج، توفير البيانات اللازمة لتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية.[4]

1- صباح اسطفيان كجة جي، 2008، اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، 10.

2- عبد العزيز السيد مصطفى، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية مع تطبيقات باستخدام برنامجMS EXCEL ، 2012، ص09. تصفح يوم 17/05/2023، على الساعة 12.39، على الرابط الإلكتروني:

https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=http://books-library.online/files/download-pdf-ebooks.org-1473090953Fs8N5.pdf&hl=ar

3- خليل محمد خليل عطية، 2008، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر، ص37.

4- محمد الباي، 2014-2015، دور التعلم التنظيمي في دعم وتعزيز تسيير المشاريع - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص07.

2-2- دراسة الجدوى البيئية

ويقصد بها دراسة التأثير المتبادل بين المشاريع الاستثمارية لبرامج التنمية والبيئة تهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان، كما أنها تعد درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئة من خلال مراعاة الحمولة البيئية في إطار الخطة الإنمائية المقترحة من المنظور الآني والمستقبلي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.[1]

2-3- دراسة الجدوى القانونية

تحدد دراسة الجدوى القانونية الإطار والشكل القانوني للمشروع الاستثماري ومنه معرفة درجة تأثير القوانين والتشريعات على أداء مشروعات البنية التحتية وما يترتب عليها من آثار إيجابية وعلى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة، وكذلك معرفة حجم الإعفاءات والامتيازات الضريبية التي يمكن أن تمنحها الدولة لمشروعات البنية التحتية وذلك في إطار تشجيع في هذا المجال[2].

2-4- دراسة الجدوى المالية

تركز دراسة الجدوى المالية على تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع الاستثماري والتي تبين مدى قدر ته على مواجهة الاحتياجات المالية وتحقيق الربح المطلوب.[3] بحيث تسعى إلى التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة، بحيث تقوم على إعداد التقديرات عن إيرادات المشروع والتكاليف الاستثمارية وكذا تكاليف التشغيل خلال العمر الانتاجي للمشروع[4].

2-5- دراسة الجدوى التسويقية

تحتل الدراسة التسويقية مكانة جد هامة ومتميزة في دراسة الجدوى التفصيلية، لأنه لا يمكن تصور إنشاء مشروع لا يعرف صاحبه أن إنتاجه سيجد من يشتريه أم لا، ومن هم المنافسين في سوق البيع، وما هي الكمية المطلوبة من السلع التي سوف ينتجها

1- أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، ص338.

2- أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، ص225.

3- نزار رافع محمد الفركاحي، أنمار أمين حاحي البرواري، ،2013 دراسة الجدوى لإعادة تأهيل معمل إسمنت بادوش، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 113، العراق، ص96.

4- صلاح الدين حسن السيسى، ،2003 دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص73.

المشروع، وكم عدد المشترين ومواصفاتهم، وما هو السعر المستعدين لدفعه وبصفة عامة إن الدراسة التسويقية تسمح لنا بالوصول إلى:[1]

- ❖ التحديد الدقيق لدى إمكانية تسويق إنتاج المشروع المقترح.
- ❖ الوصف المحدد و الدقيق للسوق الحالي والمحتمل للسلعة.
- ❖ تحديد إنتاج السلعة أو الخدمة موضوع الدراسة.
- ❖ تقدير كمية السلعة الممكن عرضها.
- ❖ تحديد كذلك الكمية الممكن طلبها على السلعة.

فالهدف من دراسة الجدوى التسويقية التعرف على مختلف الجوانب التسويقية المتعلقة بالمنتج الذي يتجه المشر وع لتقديمه، وذلك من خلال دراسة وتقدير الطلب المتوقع على منتجات المشروع بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي تخص السوق والتي يتم جمعها وتحليلها لتقدير هذا الطلب وفق لأساليب التنبؤ، إضافة إلى تحديد الحجم الكلي للسوق ودراسة العوامل المحددة للعرض والطلب منتجات المشروع، واقتراح سياسة تسويقية تتضمن تعريف السوق وتحديد الفجوة التسويقية وتنمية خطة المبيعات.[2]

2-6- دراسة الجدوى الاجتماعية

نهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم الآثار الناجمة عن تنفيذ هذا المشروع على المجتمع ككل وذلك من خلال معرفة أثره على التوظيف، الدخل القومي، ميزان المدفوعات...إلخ.[3]

المطلب الثاني: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية واهدافها

الفرع الأول: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية

لدراسة الجدوى الاقتصادية أهمية بالغة بالنسبة للمشروع الاستثماري ولصاحب المشروع بحد ذاته وذلك لقدرتها على رسم صورة مسبقة عن الهدف المراد تحقيقه، وعليه تكمن أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية فيما يلي:[1]

1- بن مسعود نصر الدين، 2010-2009 دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت ببني صافBS.CI.S ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ص67-68.

2- بن حركو غنية، 2011-2010 واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص27.

3- بن العارية حسين، 2012- 2013 تقييم المشاريع الاجتماعية –دراسة حالة جامعة أدرار-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

- ❖ تتيح نتائج دراسات الجدوى للمستثمر الفرد أن يفاضل بين الفرص الاستثمارية المتاحة لديه وترتيبها.
- ❖ إظهار مدى قدرة المشروع في تحقيق الأهداف التي يقوم من أجلها، بحيث أن إقامة المشروع ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو برض الحصول على منافع مادية معينة للمؤسسة.
- ❖ تساهم دراسة الجدوى في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الاحتياجات الخاصة بالمشروع ومدى توفرها وقدرتها على تزويد المشروع بالأموال عند الحاجة إليها.[2]
- ❖ تساعد دراسة الجدوى المستثمر على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة، وبالتالي اتخاذ القرار الصائب على نحو يخدم الهدف المنشود.
- ❖ تساعد دراسة الجدوى على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل على نحو يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة، التي يمكن أن تواجه المشروع خلال فترات التنفيذ والتشغيل. [3]

الفرع الثاني: أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية

تحقق دراسة الجدوى الاقتصادية جملة من الأهداف الرئيسية للمشروع الاقتصادي أو صاحبه ويمكن حتى أن تتعدى إلى البيئة الخارجية، ونذكر البعض منها فيما يلي:

- ❖ اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق أكبر نفع صافي للمجتمع.
- ❖ إتاحة الفرصة لاختيار المشروعات التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ تعتبر دراسة الجدوى المستند الذي تعتمد عليه البنوك في اثبات ربحية المشروع وكفاءته وقدرته على سداد القرض.[4]

1- أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، 2011، تصفح يوم 17/05/2021 على الساعة 14:26 الإلكتروني الرابط ، http://olc.bu.edu.eg/olc/images/sec-8.pdf

2- عبد الوهاب محمد الموسوي، سعد طالب كاظم، 2017، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مركز تخصصي لطب وجراحة العيون في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 03.، ص898.

3- محمد مزعل حميد الراوي، عبد السلام ياسين حسين، 2017، أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية وأثرها في الحد من تعثر المشاريع الاستثمارية (عينة من مشاريع محافظة الأنبار)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 09، العدد 19، العراق. ص129.

4- تمجغدين نور الدين، -2009، 2010 دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العملية، مجلة الباحث، العدد 07، ورقلة، الجزائر، ص208.

- ❖ اختيار المشروعات الاقتصادية التي تحقق أعلى منفعة صافية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.
- ❖ اتاحة فرصة لاختيار تلك المشروعات التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخل عن طريق ادخال بعض الاعتبارات الاجتماعية عند تقييم المشروعات.[1]

الفرع الثالث: مشاكل وصعوبات دراسة الجدوى الاقتصادية

قدر ما تكون دراسة الجدوى الاقتصادية ذات أهمية كبيرة وأهداف رئيسية إلا أنها تتصادف مع مجموعة من الصعوبات والعوائق من شأنها أن تخفض من قيمتها ووزنها وحتى في دورها في نجاح المشروع الاستثماري، نوجز البعض من هذه الصعوبات والمشاكل فيما يلي:[2]

- ❖ **عدم توافر المعلومات ودقتها:**

تعتبر من العقبات الأولى أمام الدراسة العلمية لجدوى المشروعات، والتي تؤدي إلى صعوبات كثيرة في إعداد التقديرات الصحيحة التي يمكن الاستناد عليها في اتخاذ قرار استثماري سليم.

- ❖ **النقص الواضح في المتخصصون في دراسات الجدوى:**

لابد من وجود فريق من الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة، وقد أدى النقص في ذلك إلى دخول العديد من غير المتخصصين في هذا المجال مما ترتب عليه ضعف وقصور الدراسات المقدمة التي يغلب عليها الطابع الشكلي والبعد عن المصداقية المطلوبة.

- ❖ عدم التوازن بين تكاليف إجراء دراسات الجدوى وحجم المشروع ورأس المال المخصص للاستثمار فيه.
- ❖ صعوبة التنبؤ بالكثير من المتغيرات التسويقية والفنية والمالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، وهو ما ينعكس سلبا على تلك القرارات، وذلك بسبب تضارب السياسة الاستثمارية للدولة.[3]

1- بد الوهاب محمد جواد الموسوي، أحمد مجيب متعب ديوان، 2018، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مزرعة متكاملة في الكوفة، مجلة الكوفة للعلوم الزراعية، المجلد 10، الاصدار 02، العراق، ص272.

2- تمجغدين، مرجع سابق، ص211.

3- زهية حوري، 2007، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص21-20.

المبحث الثاني: دراسة حالة المصرح الجمركي:

من خلال عمليه التربص على مستوى مكتب المصرح الجمركي في ولاية الوادي تم التطرق على عدة معلومات سوى من الهيكل التنظيمي للعمال و التعرف على الوثائق اللازمة لمزاولة نشاط المصرح الجمركي وكذلك الاعمال المهمة التي يتراسها المصرح الجمركي .

من خلال ما تم الاطلاع عليه في مكتب المصرح الجمركي وجدنا انه يعمل مع مؤسسات المحروقات فقط ولا يعمل مع الخواص ويملك فروع في 48 ولاية على مستوى الجزائر .

1- الهيكل التنظيمي للمكتب المصرح الجمركي :

يملك المكتب 20 عامل ولا يشترط لهم الشهادات العليا أما بالنسبة للمكلف بالأمور التسيير والعبور يتطلب مستوى على الأقل مستوى ليسانس جامعي ويتم تقسيم 20 عامل على 4 مكاتب منها المكتب الأول الذي كان نشاطه تسيير كافة الإجراءات الخاصة بالموظفين كبطاقات الشفاء و تنظيم العلاقة معا الضرائب وكذلك وضبط الأمور الخاصة بالموظفين بالنسبة للضمان الاجتماعي أما المكتب الثاني خاص باستقبال الزبائن وتوجيهم الي المكتب الثالث الذي هو المكلف بإجراءات العبور والوسيط بيه الجمارك و الشركات التجارية سوى المستوردة او المصدرة اما المكاتب الرابع فهو مكتب المدير يسمى وكيل عبور أولا يجب ان يكون وكيل العبور متحصل على شهاده ليسانس على الأقل وكذلك يقوم وكيل العبور بدراسة في المدارس الخاصة للحصول على شهادة وكيل عبور لتسهيل الحصول على تصريح من الدولة لفتح مكتب مصرح جمركي .

من خلال ما تعرفنا على الهيكل التنظيمي للمكتب المصرح الجمركي والان نقوم بمعرفة كيفيه عمل المصرح كوسيط بينه وبين الجمارك الجزائرية :

I. يملك المصرح مستودع يتم مراقبته من طرف المصرح او او عضو من الجمارك يمنع الدخول او لمس البضاعة الموجودة في المستودع الا ان يكون المصرح وعضو الجمارك موجود في ذلك المكان .

II. يعمل المصرح الجمركي كوسيط بين الشركة و الجمارك لتسهيل كافة الإجراءات

III. بالنسبة لثمن الخدمة الي يقدمها المصرح لشركه تكون مبنيه على تصريح مكتوب بينهم واتفاق مبني على التراضي .

نتطرق لمعرفة عمليه قد تم الاطلاع عليها اثناء التربص بحيث قامت الشركة الصحراوية للري بعملية الاستيراد والاتصال بالمصرح الجمركي لاتخاذ كافة الاجراءات التالية :

1. تقوم الشركة بإرسال ملف البضاعة المستوردة الذي يحتوي على :
   - قيمة البضاعة
   - تكلفة النقل
   - بلد المنشى للبضاعة
   - اسم المصدر ومن اين تم شرائها
2. ابرام عقد بين المصرح والشركة المستوردة .
3. يقوم المصرح في هذه الحالة بتقديم ملف البضاعة المستوردة الي الجمارك وتقوم الجمارك بدراسة الملف
4. عند وصول السلعة المستوردة على مستوى مصلحة الجمارك يقوم الجمركي بإرسال اشعار للمصرح الجمركي لوصول البضاعة
5. بناءا على الاشعار يقوم الجمركي بتصريح البضاعة للخروج من مصلحة الجمارك
6. تقوم الشركة بدفع قيمة جبائيه معينة على حسب نوعية وخطورة البضاعة أو طلب شهاده أعفاء اذا كانت البضاعة معفية من الضرائب .
7. يقوم بعد عملية الدفع يقوم الجمركي والمصرح الجمركي بمراقبة السلعة هل هي مطابقة للملف الذي تم ارساله في البداية أولا.
8. من خلال التأكد أن السلعة مطابقة للملف في هذه الحالة يقوم الجمركي بالرجوع الي مكتب ويتم التصريح بأن البضاعة المستوردة مطابقة للوثائق المقدمة ويقوم بتأكيدها في النظام الألي وبعد هذه العملية يقوم الجمركي بالذهاب لمصلحة المالية ودفع ملف الخاص بالبضاعة المستوردة من أجل تحصيل القيمة الضريبة المفروضة على البضاعة.

يقوم الجمركي بتسليم سند العبور لدخول البضاعة ويتم استلام البضاعة المستوردة من طرف المصرح ويتم تحويلها الي مقر الشركة التي تملك البضاعة .

الخاتمة

في ختام دراسة جدوى مصرح جمركي، يمكن القول إن هذه الدراسة تعد أداة قيمة لتحليل وتقييم الجوانب المالية والاقتصادية لأي مشروع يتطلب تصريحًا جمركيًا. وقد تم تناول عدة جوانب رئيسية في هذه الدراسة، بدءًا من تحديد الهدف الرئيسي للمشروع وتحليل السوق المستهدفة والمنافسة المحتملة، مرورًا بتحديد التكاليف والإيرادات المتوقعة وإجراء تقدير دقيق للإيرادات والنفقات على مدى فترة زمنية محددة.

وعلاوة على ذلك، تم تناول الجوانب القانونية والضريبية والجمركية المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك تحديد الرسوم الجمركية والضرائب المستحقة على المنتجات المستوردة والمصدرة، وكذلك تحليل تأثيرات التغيرات الجمركية والتجارية على العملية التشغيلية للمشروع.

وفي نهاية الدراسة، يتم تقديم تقييم شامل لجدوى المشروع المصرح جمركيًا، حيث يتم تحليل البيانات والنتائج المالية والاقتصادية للوصول إلى استنتاجات موضوعية بشأن جدوى المشروع وإمكانية تحقيق العائد المرجو منه.

ومن الجدير بالذكر أن دراسة جدوى مصرح جمركي تعد أداة هامة لاتخاذ القرار المناسب بشأن استثمار الموارد المالية والبشرية في مشروع يتطلب تصريحًا جمركيًا، كما تساعد في تحديد مستوى المخاطر وتحليل الفرص المحتملة وتحديد الإجراءات التنظيمية والضرورية لتحقيق نجاح المشروع.

باختصار، يمكن القول إن دراسة جدوى مصرح جمركي تعتبر أداة مهمة وضرورية لأي شخص أو شركة ترغب في تقييم جدوى وتحليل المخاطر لمشروع يتطلب تصريحًا جمركيًا، وتساهم في توجيه القرارات الاستثمارية بشكل أفضل وزيادة فرص النجاح والاستدامة للمشروع.

1. نسرين بلهواري، النظام القانوني للتدخل الجمركي لمكافحة التقليد، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون الدولة والمؤسسات العمومية ،جامعة الجزائر 2009، ،ص 41
2. د/ منصور رحماني ،القانون الجنائي للمال والأعمال، الجزء الأول، دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة2012، ص138.
3. القانون رقم 79 – ،07 المؤرخ في يوليو سنة 1979 المتضمن قانون الجمارك، ج ،ر عدد 30 لسنة 1979 ، المعدل والمتمم بالقانون رقم 98 – ،10 المؤرخ في 22 غشت ،1998 ج ر عدد 61 لسنة 1998 ، والقانون رقم 17 - 04 ، المؤرخ في 16 فبراير 2017ج،ر عدد 11 لسنة 2017.
4. تحديد الإجراءات الجمركية الاقتصادية المعاملة الجمركية المطبقة على البضائع المستوردة والتي تتضمن نوعين هما الأنظمة الجمركية الاقتصادية الأنظمة الجمركية ذات الطابع النهائي (المادة 75 مكرر قانون الجمارك).
5. يكون في العمليات الجمركية المعفية من اكتتاب تصريح مفصل م 82 ق ،ج،ج ، والمقرر رقم 02 مؤرخ في /03 /02 1999 يحدد الحالات التي يجوز فيها تعويض التصريح المفصل بتصريح مبسط.
6. تعليمة البنك المركزي رقم 97 – 03 مؤرخة بتاريخ 30 مارس 1997 ،تتضمن التصريح بالعملة الأجنبية في شكل أوراق نقدية أو أشياء ذات قيمة.
7. صالح بوكروح ، واقع التهريب وطرق مكافحته، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، سنة 2009 ، ص75.
8. طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، سنة2001، ص140
9. Claud .J berr et Henri Tremeo ,le droit douanier ,2eme Edition, paris LGDJ ,1981, p 04

10. سيواني عبد الوهاب ،التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، سنة2007، ص 99.

11. هندون سليماني، المنازعة الجمركية، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع إدارة ومالية، جامعة الجزائر، سنة 1998، ص76.

12. مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ـ حالة الجزائر ـ رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، سنة 2006، ص44.

13. Bulletin officiel des douanes francaises N 734 DU 10/11/1987

14. حسيبة رحماني، البحث عن الجرائم الجمركية واثباتها في ظل القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزوو، الجزائر، سنة ،2012 ص56

15. بشار عبد الحليم، الإجراءات الجمركية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص الحقوق والعلوم السياسية، سنة ،2018-2019 ص20.

16. Canada, What is a Customs Broker & Why Do You Need One? نسخة محفوظة 2021-08-18 على موقع واي باك مشين.

17. Canada Border Service Agency نسخة محفوظة 2022-01-12 على موقع واي باك مشين.

18. Canadian Society of Customs Brokers نسخة محفوظة 2021-12-31 على موقع واي باك مشين.

19. Customs Brokers Licensing نسخة محفوظة 2021-05-14 على موقع واي باك مشين.

20. قانون الجمارك رقم 98-10 المؤرخ في 22/غشت سنة 1998.

21. المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 99-197 المحدد لشروذ ممارسة مهنة الوكيل.

22. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 94-53 المتعلق بشروط ممارسة مهنة الوكيل.

23. Claude Berr-H. Tremaux : » le droit douanier » nouvelle Edition –ed economica-p 40

24. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 24.

25. خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014، دراسة الجدوى في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الثالثة، مصر.، ص09.

26. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، ابراهيم محمد خريس، 2009، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص37.

27. صباح اسطفيان كجة جي، 2008، اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، 10.

28. عبد العزيز السيد مصطفى، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية مع تطبيقات باستخدام برنامجMS EXCEL ، ، 2012، ص09. تصفح يوم 17/05/2023، على الساعة 12.39، على الرابط الإلكتروني: https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=http://books-library.online/files/download-pdf-ebooks.org-1473090953Fs8N5.pdf&hl=ar

29. خليل محمد خليل عطية، 2008، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر، ص37.

30. محمد الباي، ،2015-2014 دور التعلم التنظيمي في دعم وتعزيز تسيير المشاريع - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر،- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص07.

31. أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، ص338.

32. أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، ص225.

33. نزار رافع محمد الفركاحي، أنمار أمين حاحي البرواري، ،2013 دراسة الجدوى لإعادة تأهيل معمل إسمنت بادوش، مجلة تنمية الرافدين، اÐلد ،35 العدد ،113 العراق، ص96.

34. صلاح الدين حسن السيسى، ،2003 دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص73.

35. بن مسعود نصر الدين، ،2010-2009 دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت ببني صافBS.CI.S ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ص67-68.

36. بن حركو غنية، ،2011-2010 واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص27.

37. بن العارية حسين، -2012 ،2013 تقييم المشاريع الاجتماعية –دراسة حالة جامعة أدرار،- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

38. أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، ،2011 تصفح يوم 17/05/2021 على الساعة 14:26 الإلكتروني الرابط ، http://olc.bu.edu.eg/olc/images/sec-8.pdf

39. عبد الوهاب محمد الموسوي، سعد طالب كاظم، ،2017 دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مركز تخصصي لطب وجراحة العيون في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ،14 العدد .03، ص898.

40. محمد مزعل حميد الراوي، عبد السلام ياسين حسين، ،2017 أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية وأثرها في الحد من تعثر المشاريع الاستثمارية (عينة من مشاريع محافظة الأنبار)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، اĐلد ،09 العدد ،19 العراق. ص129.

41. تمجغدين نور الدين، -2009 ،2010 دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العملية، مجلة الباحث، العدد ،07 ورقلة، الجزائر، ص208.

42. بد الوهاب محمد جواد الموسوي، أحمد مجيب متعب ديوان، ،2018 دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مزرعة متكاملة في الكوفة، مجلة الكوفة للعلوم الزراعية، المجلد ،10 الاصدار ،02 العراق، ص272.

43. زهية حوري، ،2007 تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص21-20.